مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات) (دراسة مقترحة للتطبيق على دائرة ضريبة الدخل في مدينة أربيل))قسم الشركات فرع 1 و 2)
اسم الكاتب: م.م. أحمد محمد خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3415
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٨ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢
ص ص[٣١ -٥٣]

استخدام تقانة شبكة المعلومات والإتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات)
(دراسة مقترحة للتطبيق على دائرة ضريبة الدخل في مدينة أربيل)
(قسم الشركات فرع ١ و ٢)

أحمد محمد خليل
مدرس مساعد - قسم المحاسبة
كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة صلاح الدين
أربيل
Ahmedmkd72@yahoo.com

المستخلص

بعد ظهور شبكة المعلومات والإتصالات والآفاق الجديدة التي هيأتها هذه التقانة للانفتاح على العالم وزيادة المعرفة وسرعة التطور في جميع الميادين وعلى جميع الأصعدة، يحاول هذا البحث لفت الإنتباه إلى مجالات الإستفادة من تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في إحدى أهم قطاعات الدولة، وهي دوائر الضريبة وبالتحديد في مجالي حصر المكلفين وتحصيل وجمع المعلومات عن أنشطة المكلفين مستنداً إلى واقع الحال في الدوائر الضريبية عينة البحث والذي يشير إلى افتقار هذه الدوائر في الوقت الراهن إلى ما يمكن عده نظام معلومات متكامل وسليم واتباع المنهج الإستنباطي في محاولة وضع اسس بناء الأنموذج المقترح والآليات المناسبة لاستخدام ما هو ملائم من أنواع شبكة المعلومات وسبل التبادل الإلكتروني للبيانات والتهيئة لوضع نظام معلومات متكامل في دوائر الضريبة عينة البحث، وبشكل يمكن معه التقليل من التعقيدات الناتجة عن كثرة الإجراءات الروتينية المصاحبة لعملية التحاسب الضريبي في الوقت الراهن والتي تحول دون إنسيابية تدفق المعلومات عن المكلفين (الشركات) بالنوعية والتوقيت المناسبين وزيادة مستوى التفاعل بين جانبي العملية الضريبية (الدوائر الضريبية – المكلفين) والذي تقتضي إقامته توفير مجموعة من المتطلبات منها إعادة النظر في تخطيط القوى العاملة في الدوائر الضريبية وزيادة الدعم الحكومي لتطوير البنية التحتية للاتصالات أو تحفيز القطاع الخاص لتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لبناء المشاريع المساندة.

الكلمات المفتاحية:
شبكة المعلومات والإتصالات، التحاسب الضريبي، نظام المعلومات الضريبي، حصر المكلفين، الشركات والمشاركات.

تأريخ استلام البحث ٢٠١٠/١٢/١٣ تأريخ قبول النشر ٢٠١١/٣/٣٠

Using Information Network and Communication Technology in Supporting Tax Information System (Quotations): A Proposed Study for Application on Tax Directory of Erbil, Companies Department 1, 2)

Ahmed M. Khalil
Assistant Lecturer
Department of Accounting
University of Salah-Aldden / Erbil
Ahmedmkd72@yahoo.com

Abstract

The emergence of information and communication networks and new perspectives opened by this technology to the world, increase the knowledge and the speed of development in all field. This research attempts to draw the attention to the areas to take advantage of the IT networks and communications in one of the most important sectors of the state, taxation departments, specifically in the areas of inventory charge and collect information on the activities of mandate. The process of collecting information (quotes) on the activities of mandate is however the first step. The task in the process of settling accounts tax may affect the process of settling accounts tax on the principles and rules of sound science. Thus, this may raise the level of service to both sides of the process (tax departments - in charge). The weakness in this process caused a lot of problems at the present time due to the lack of a focal process on the basis of stable and sound. The methods of reliance in valuation and assessment are usually based on inaccurate information and inappropriate character. This consequently causes turn to the lack of justice in taxation and the sense of non charge payment of tax evasion and an attempt to pay, which affect the final outcome on the economy of the State.

Keywords :
Information and communication network, taxation, tax information system, areas of inventory charge, companies and partnership.

المقدمة

تبذل الدوائر الضريبية جهوداً كبيرة لتنمية قدراتها في مجال توفير البيانات اللازمة التي تساعدها في عملية تحصيل الضرائب (بمختلف أنواعها)، وتعد عملية حصر المكلفين (بمختلف أنواعهم وشرائحهم) وتوفير البيانات عن أنواع دخولهم الخاضعة للضريبة ومصادرها ومقدارها الخطوة الأساسية التي تستند اليها الدوائر الضريبية عند البدء بعملية التحاسب الضريبي مع هؤلاء المكلفين ليتم بعد ذلك تقدير الضرائب وربطها وتحصيلها بحسب مواد القانون الضريبي النافذ.

إن ما وفرته تقانة شبكة المعلومات والاتصالات من خدمات كثيرة في مجالات توفير المعلومات ونشرها وتقديمها للمستفيدين سواء ما كان منها يتعلق بالحاجات الفردية أو الحاجات العامة وظهور الحكومة الإلكترونية وانتشار تطبيقها يدعو إلى توظيف هذه التقانة للإستفادة من ثمارها في تحقيق أهداف جودة الخدمة المقدمة وتوفير القواعد العلمية والفنية للإستفادة من هذه التقانة في أحد أهم الجوانب الاقتصادية لأي دولة، وهو الجانب المتعلق

بالضرائب وتوفير البيانات عن مقادير وأنواع دخول المكلفين الخاضعين للضريبة التي تعد الأساس الذي تستند إليه عملية التحليل والتحاسب الضريبي مع هؤلاء المكلفين.

عليه يهدف الباحث إلى تقديم آلية للإعتماد على تقانة شبكة المعلومات والإتصالات في مجالي حصر المكلفين والحصول على البيانات عن المكلفين بالضرائب (ضرائب دخل الشركات) والتي يصطلح عليها في القانون الضريبي العراقي بالـ (المقتبسات) والتي أجازت مواد القانون الضريبي العراقي للسلطات الضريبية وحق الحصول عليها، وبما هو مناسب من طرائق الحصول على هذه المعلومات، بما يضمن الحصول على معلومات كافية من الناحية الكمية، وذات فائدة من الناحية النوعية، ومناسبة من ناحية التوقيت من جانب وتبادل هذه المعلومات بين الدوائر الضريبية وفروعها والدوائر المرتبطة بها لاستكمال عملية التحقق من صحة المعلومات من جانب آخر، ومما يسهل عملية التحليل والتحاسب الضريبي مع هؤلاء المكلفين لخدمة جانبي العملية الضريبية (الدوائر الضريبية – المكلفين).

مشكلة البحث

لقد توصل الباحث ومن خلال الزيارات العديدة التي قام بها إلى دوائر ضريبة الدخل في مدينة اربيل (قسم الشركات خاصة) إلى حقيقة أن هذه الدوائر تفتقر إلى وجود المتطلبات الأساسية التي يمكن عدها نظام معلومات سليم يمكن الاستناد عليه لتدعيم عملية التحاسب الضريبي مع هذا النوع من المكلفين (الشركات).

ويمكن طرح مشكلة البحث في إطار عدد من التساؤلات وهي:

- ما واقع حال نظام ألمعلومات في الدوائر الضريبية (قسم الشركات) في مدينة أربيل؟ وهل يلبي نظام المعلومات الضريبي القائم حالياً حاجة هذه الدوائر؟
- ما الأساليب المتاحة حالياً لجمع المعلومات عن المكلفين (الشركات) في الدوائر الضريبية؟
- كيف يمكن الإستفادة من شبكة المعلومات والإتصالات في مجالي حصر المكلفين (الشركات) والحصول على المعلومات عنهم ؟ وما الآلية التي يمكن تطبيقها لهذا الغرض؟
- ما المستلزمات الواجب توفيرها لإعداد القاعدة التي على أساسها يمكن استخدام شبكة المعلومات والإتصالات للأغراض الضريبية؟

أهمية البحث

١. تنبع أهمية هذا البحث من كونه يمثل خطوة من خطوات عديدة على طريق وضع نظام ضريبي متكامل، يكون الأساس في بناء التطور الإقتصادي الذي تطمح الدولة للوصول إليه، والذي لا يمكن تصوره من دون تفعيل دور النظام الضريبي والاستفادة من الضرائب بمختلف أنواعها بوصفها واحدةً من أهم مصادر الدخل في الدولة.
٢. إن تحقيق أهداف النظام الضريبي في أي مجتمع يكون متعلقاً بمستوى فاعلية وكفاءة أداء العاملين وتوافر المعلومات المختلفة التي يجب أن تتوافر في الوقت المناسب والنوعية الجيدة.

٣. أهمية استخدام تقانة شبكة المعلومات والإتصالات في مجال العمل الضريبي لما لها من أثر متوقع في زيادة كفاءة عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين وتجاوز نقاط الضعف التي تشوب هذه العملية في الوقت الراهن.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:

١. التعريف بأهمية نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات) ودوره في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين (الشركات).
٢. التعريف بمفهوم تقانة شبكة المعلومات والإتصالات وأنواعها واقتراح الآلية المناسبة (بحسب ما هو ملائم للتطبيق) التي يمكن من خلالها ربط الدوائر الضريبية بشبكة المعلومات والإتصالات مع الجهات المختلفة (الداخلية والخارجية) للإستفادة منها في مجالي حصر المكلفين وتجميع المعلومات عن المكلفين بالضريبة في دائرة ضريبة الدخل (قسم الشركات / فرع ١ و ٢).
٣. توضيح المزايا الناتجة عن استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات من قبل الدوائر الضريبية (عينة البحث).
٤. تحديد المتطلبات الواجب توافرها لإقامة نظام المعلومات المعتمد على تقانة شبكة المعلومات والإتصالات في الدوائر الضريبية (عينة البحث).

فرضية البحث

سيتم من خلال مفردات هذا البحث التحقق من الفرضيات الآتية:

- يمكن الإستفادة من شبكة المعلومات والإتصالات على نحوٍ أساسي بوصفها وسيلة لجمع المعلومات (المقتبسات) عن المكلفين بضريبة دخل الشركات، بما يضمن الحصول على معلومات كافية من الناحية الكمية ومفيدة من الناحية النوعية ومناسبة من حيث التوقيت وبشكل يمكن معه الإستناد إلى هذه المعلومات عند إجراء عملية التحليل والتحاسب الضريبي مع هذا النوع من المكلفين، وبشكل يمكن معه الاستناد إلى المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال التبادل الإلكتروني للبيانات بين فروع الدوائر الضريبية والدوائر الأخرى المرتبطة بها، مما سيؤثر على رفع كفاءة الأداء وكسب الوقت والمال والجهد المبذول عند إجراء عملية التحليل و التحاسب الضريبي مع المكلفين بضريبة دخل الشركات.
- يمكن من خلال استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في عملية التحاسب الضريبي إشراك المكلفين والمواطنين وجميع محاور المجتمع المدني في تحديد نقاط الضعف والاختناق في عملية التحاسب الضريبي وتبادل الأفكار حول صياغة الحلول المناسبة لمشاكل المكلفين واحتياجاتهم.

عينة وحدود البحث

تم إعداد البحث بالتطبيق على مديرية ضريبة الدخل في مدينة أربيل، وتم اختيار قسم الشركات بفرعيه ١ و ٢ بوصفها عينة أولية للتطبيق.

منهجية البحث

لإتمام هذا البحث تم الإعتماد على الأساليب المنهجية الآتية:

الأول: المنهج ألوصفي: فيما يتعلق بعرض الأسس النظرية للموضوع وتقديم التعريفات والمفاهيم المتعلقة بمحور موضوع البحث.

الثاني: المنهج العملي التطبيقي: فيما يتعلق بإجراء العديد من الزيارات والمقابلات الميدانية مع المسؤولين والموظفين العاملين في دائرة ضريبة الدخل (قسم الشركات / فرع ١ و ٢) في مدينة اربيل لتقييم واقع الحال والإطلاع على مدى الإستفادة من تطبيقات شبكة المعلومات والإتصالات في مجال الأعمال الضريبية.

الثالث: المنهج الإستنباطي: فيما يتعلق بوضع أسس بناء الأنموذج المقترح والآليات المناسبة لاستخدام ما هو ملائم من أنواع شبكة المعلومات وسبل التبادل الإلكتروني للمعلومات والتهيئة لوضع نظام معلومات متكامل في دائرة ضريبة الدخل (قسم الشركات) في مدينة اربيل وربطها مع بقية المديريات العاملة في العراق.

وسوف يتم مناقشة وتحليل موضوع هذا البحث من خلال تقسيمه على المحاور الاتية:

المحور الأول: أساليب تقدير الضريبة على الشركات وأهمية نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات) لهذا الغرض

المحور الثاني: تقانة شبكة المعلومات والإتصالات (المفهوم – الأدوات – الأنواع)

المحور الثالث: الآليات المقترحة للإستفادة من تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في مجالي حصر المكلفين وتحصيل المعلومات (المقتبسات) عن المكلفين (الشركات).

المحور الرابع: مزايا ومتطلبات إقامة نظام المعلومات المعتمد على تقانة شبكة المعلومات والإتصالات في الدوائر الضريبية (عينة البحث).

أساليب تقدير الضريبة على الشركات وأهمية نظام المعلومات الضريبي (المقتبسات) لهذا الغرض

تقوم الدوائر الضريبية وقبل البدء بعملية التحاسب الضريبي بحصر المكلفين بضريبة الدخل (تحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين وتدوين أسمائهم في سجلات الإدارة الضريبية) وتتم عملية حصر المكلفين على أساس احد التقسيمين الآتيين (طالب، ٢٠٠١، ٦١):

١. التقسيم الجغرافي: ويقصد به أن تتخصص كل إدارة ضريبية بتقدير الأرباح وربط وتحديد الضريبية للمكلفين الذين يمارسون نشاطهم الاقتصادي في نطاق جغرافي معين بغض النظر عن نوعية نشاطهم.

٢. التقسيم النوعي: والمقصود به أن تتخصص كل إدارة ضريبية بتقدير الأرباح وربط وتحديد الضريبة للمكلفين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً معيناً داخل نطاق جغرافي واسع نسبياً.

و مما يجب الإشارة إليه في هذا المقام أن دائرة ضريبة الدخل (قسم الشركات) التي تعتمد على التقسيم النوعي تعاني من عجز كبير في مسألة حصر

المكلفين (الشركات)* بدقة والتعرف على نشاطهم الحقيقي نظراً للزيادة السريعة في عدد الشركات في مدينة أربيل والمناطق الإدارية التابعة لها،تقابلها قلة عدد الموظفين في هذه الدوائر ومن ثم عدم استطاعة هؤلاء الموظفين القيام بمهام المسح الشامل بصورة دقيقة وكاملة.

إن الخطوة التالية لحصر المكلفين هي القيام بتقدير الضريبة على هؤلاء المكلفين (الإجراءات المتبعة لتحديد أو تقدير إيرادات (دخل) و (تنزيلات) المكلفين، ومن ثم التوصل إلى صافي الأرباح أو صافي الخسائر ومن ثم تحديد مقدار الضريبة الناشئة أو المستحقة على هؤلاء المكلفين)، وتبدأ عملية التقدير الضريبي عادة بتقديم هؤلاء المكلفين لإقراراتهم الضريبية (الإقرار الضريبي: كشف أو بيان موقع عليه من قبل الممول (المكلف) يقدمه إلى الدوائر الضريبية في موعد محدد، يبين فيه الإيرادات والتكاليف وصافي الأرباح أو الخسائر عن السنة السابقة من مختلف مصادر الدخل)(الشافعي، ٢٠٠٦، ٦٦).

فإذا ما تم الاعتماد على الإقرار المقدم عند التحاسب الضريبي سميت هذه الطريقة بطريقة (التقدير المباشر) وقد يقدم المكلف إقراره الضريبي إلاّ أن هذا الإقرار غير كامل أو غير صحيح، وفي هذه الحالة تلجأ السلطة الضريبية إلى تقدير الضريبة المستحقة على المكلف (احتياطيا) (على الرغم من انه لا يوجد في القانون الضريبي الساري (قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢) ما يسمى بالتقدير الإحتياطي عدا ما ذكر في نص الفقرة ٣ و ٤ من المادة ٣ من القانون) ومن مبررات لجوء السلطة الضريبية إلى هذا النوع من التقدير:

أن تكون المعلومات غير متكاملة عن المكلف (عدم وجود بعض الدفاتر والمستندات وكتب التأييد الصادرة من الجهات الحكومية أو الجهات الأخرى التي تتعامل معها الشركة، عدم وجود معلومات عن حصة من مشاركة مع شخص أو أشخاص آخرين ووجود تصريحات كمركية لم تقدم بالكامل أوإن المكلف قد يتحفظ عليها.... وغيرها)

ويتم بعد استكمال المعلومات والقوائم المالية يتم استدعاء المكلف لغرض تقدير أرباحه نهائياً لتلك السنة، أي يتم تقديره (إضافيا) على التقدير الإحتياطي بغرض تغطية مصادر دخله كافة.

ويعد ما تقدم أبسط أنواع التحاسب الضريبي وأقلها تعقيداً، أما في الحالات العملية وفي أغلب الأحيان، فإن الأمر يختلف تماماً، إذ إن السلطة الضريبية تلجأ إلى إهدار الإقرارات وعدم الإعتراف بها متخذة من أتفه الأسباب وأبسطها عذراً لإهدار هذه الإقرارات وإهمالها لتلجأ بعد ذلك إلى إحدى طرائق التقدير الآتية:

- التقدير الإداري.
- التقدير الجزافي (الإجتهادي).
- التقدير بالإتفاق.

إن من أكثر ما يعاب على النظام الضريبي العراقي اعتماده وبنسبة عالية على أنواع التقدير (الإداري والجزافي) عند التحاسب الضريبي مع الشركات برغم أن هاتين الطريقتين

---

* المقصود بـ (الشركات) في هذا البحث هو (الشركات الفردية، المشاركات مثل شركات التضامن والتوصية، الشركات المساهمة او ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسة في العراق أو في خارجه والتي تتعاطى الاعمال التجارية أو لها محل عمل أو مراقبة في العراق)

لا تعتمدان على أسس ومبادئ معروفة أو موحدة ومنافاتها وابتعادها عن العدالة والدقة (لذلك تلجأ السلطة الضريبية عادة إلى إصدار تعليمات تنفيذية خاصة للفحص بشأن العناصر الأساسية التي يجب أن يراعيها المخمن الضريبي عند قيامه بتحديد وعاء الضريبة) وهذا يقود إلى القول بأن نظاماً ضريبياً يستهدف العدالة لا ينبغي أن يكون أساسه المظاهر الخارجية أو الحكم الجزافي، فهذا لا يدل على مقدرة المكلف الحقيقية مهما كانت نتائج هذا النوع من التقدير قريبة من التقدير الصحيح.

ويرى الباحث أن السبب الحقيقي للإعتماد على طرائق التقدير (الإداري والجزافي) يعود إلى ضعف نظام المعلومات في دوائر الضريبة أو ما يسمى في القانون الضريبي العراقي بنظام (المقتبسات) التي أجاز القانون الضريبي العراقي للدوائر الضريبية حق الحصول عليها بما أسماه (حق الإطلاع) بهدف تمكين هذه الدوائر من التثبت من تنفيذ جميع أحكام قانون الضريبة والمحافظة على حق الخزينة العامة وعده قوى وسيلة من وسائل التحقق من صحة ربط الضريبة، وتعرف المقتبسات بأنها: (المعلومات التي تحصل عليها السلطة الضريبية عن المكلف لخدمتها في تحديد مصادر دخل المكلف ،ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها عند إجراء عملية التحاسب الضريبي معه)

ويمكن الحصول على المقتبسات عن طريق احد المصدرين الآتيين:

١. المصدر الداخلي: هي المعلومات المتبادلة بين فروع وأقسام الدوائر الضريبية والمعلومات المتبادلة بين المخمنين الضريبيين سواء كانت تلك المعلومات عن تقدير الشركات الفردية أو المشاركات أو الشركات المساهمة أو عن الأرقام التي تظهر عند طلب تحليل حسابات المكلفين.
٢. المصدر الخارجي: هي المعلومات التي ترد إلى الدوائر الضريبية من جهات خارج الدائرة (مثل دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة أو دائرة الكمارك ..... وغيرها).

إذ إن عدم توافر المعلومات عن المكلفين بالقدر والوقت المناسب، ولأن هذه المعلومات غير مؤكدة وغير دقيقة (في حالة توفرها) يؤدي إلى عدم الإستفادة من هذا النظام للتأكد من صحة البيانات الواردة في الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل المكلفين، الذي ترتب عليه شعور المكلفين بعدم رغبتهم في دفع الضريبة عن طريق التهرب منها (أو محاولة تجنبها على الأقل) وهو ما ينعكس بدوره على ما يقدمه المكلفون من إقرارات عن نتائج أعمالهم، أو أية معلومات أخرى تتعلق بأنشطتهم الاقتصادية التي يقومون بها.

إن ما يؤيد ما افترضه الباحث أعلاه هو أنه وعند سؤال الموظفين المختصين في الدوائر الضريبية التي قام الباحث بزيارتها عن طرائق تحصيل المعلومات عن المكلفين (الشركات) وكفايتها فإن الإجابات كانت متفقة على أن المعلومات الحالية التي يتم طلبها من المكلفين ما زالت تعد محدودة وفي نطاق ضيق لا يتجاوز التأييدات الورقية (براءة الذمة) وبعض المستمسكات الأخرى التي تراها الدوائر الضريبية مهمة التي غالباً ما تصل إلى الدوائر الضريبية في أوقات متأخرة كثيراً عن الفترة التي يقوم المكلف بتقديم إقراراته فيها وبحيث تصبح من دون فائدة، هذا من جهة، وافتقار هذه المستمسكات للمحتوى الذي يمكن من خلاله التأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها الإقرارات والقوائم والكشوف المقدمة إلى الدوائر الضريبية من جهة أخرى.

ويرى الباحث أن ما تقدم هو أحد الأسباب المهمة التي جعلت عملية الفحص الضريبي (وهي أحد أهم الخطوات في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين) لأن تكون

أعمال مكتبية بحتة، وهذا ما لا يتفق مع الغرض الأساسي من عملية الفحص الضريبي، وهو التأكد من أن ما جاء في القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات (بمختلف أنواع النشاط التي تمارسها) مطابق للواقع، والذي لا يمكن التأكد منه إلاّ عن طريق إجراء الجرد والمعاينة الفعلية.

تقانة شبكة المعلومات والاتصالات
(المفهوم – الأدوات – الأنواع)

أولاً- مفهوم تقانة شبكة المعلومات والإتصالات

لقد وردت الكثير من التعاريف لتقانة شبكة المعلومات والإتصالات منها:

- إنها مجموعة من الأدوات التي تساعد الفرد في التعامل مع المعلومات وأداء الأنشطة ذات العلاقة بمعالجة البيانات، وتتضمن هذه المجموعة من الأدوات مثل الحاسوب والبرامج والأجزاء الإلكترونية وجميع ما له علاقة بتكنولوجيا الإتصالات مثل الشبكات (الانترنت، الهاتف، التلفاز، الستلايت) والتي تسمح بالحصول على المعلومات من مختلف أنحاء العالم والإتصال مع الآخرين أينما كانوا (سعيد، ٢٠٠٨، ٣٢).
- أما المجمع العربي للمحاسبين القانونيين فقد أورد تعريفاً لتقانة المعلومات والإتصالات على أنها:

مجموعة معدات وبرامج ومنتجات تستعمل في تخزين ومعالجة ونقل وعرض كل صور المعلومات، وهي تشمل معالجة البيانات وتحويل المكتب إلى النظام الآلي والوسائط المتعددة والإتصالات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١، ٤٩).

- أما (كاراسبان) فقد عرفها بأنها:

مجموعة من الأدوات التي تساعد الأفراد في التعامل مع المعلومات وأداء الأنشطة ذات العلاقة بمعالجة المعلومات، وتتضمن هذه المجموعة من الأدوات الحاسوب والانترنت والشبكات الأخرى التي تسمح بالحصول على المعلومات من مختلف أنحاء العالم والإتصال مع الآخرين أينما كانوا (كاراسبان، ٢٠٠٣، ٢).

ويتضح من التعاريف السابقة أن تقانة شبكة المعلومات والإتصالات، وكما يرى الكثير تمثل مفهوماً أوسع بكثير من نظم المعلومات فهي تضم الجوانب التكنولوجية لربط نظم المعلومات من شبكات الإتصالات وأجهزة التشفير وغيرها من الوسائل التكنولوجية، لأنها تؤدي إلى عملية نقل وتوزيع المعلومات من موضع إلى آخر، بهدف توفيرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب (فتحي، ٢٠٠٤، ٤٢ – ٤٣).

ثانياً- أدوات تقانة شبكة المعلومات والإتصالات

وفقاً لما جاء في التعاريف السابقة فإن تقانة شبكة المعلومات والإتصالات تتضمن العديد من الأدوات التي تعد المقومات الأساسية لهذه التقانة، ومن أهم هذه الأدوات ما يأتي:

١. **الأفراد:** ويعدون احد الموارد الأساسية ،إذ يقع على عاتقهم إدارة وتشغيل النظام.
٢. **أجهزة الحاسوب:** وتتضمن جميع الأجهزة المادية الملموسة المستخدمة في تشغيل البيانات والمتصلة بعمل الحاسوب (كالمشغلات والشاشات والطابعات ولوحة المفاتيح والإسطوانات المكتنزة والمكونات الأخرى للحاسوب من وحدات الإدخال ووحدات المعالجة المركزية ووحدات الإخراج ووحدات التخزين الثانوية).

٣. **البرمجيات:** وتتضمن مجموعة من التعليمات التشغيلية الموجهة للحاسوب يقوم بإتباعها لتنفيذ الأهداف المطلوبة، ويمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من البرمجيات وهي (برامج النظام وبرامج التطبيقات) (محمد وحماد، ٢٠٠٠، ٣٠).

٤. **الإجراءات:** ويقصد بها مجموعة السياسات والأساليب التي ينبغي إتباعها عند استخدام وتشغيل والتعامل مع نظام المعلومات، مثل تحديد موعد تشغيل البرنامج، ومن له سلطة تشغيل البرنامج، ومن له حق الإطلاع على مخرجات هذا النظام (طه، ٢٠٠٤، ٥٠٩).

٥. **الاتصالات:** تعدّ الإتصالات من الأدوات المهمة (إن لم يكن الأهم) في تكنولوجيا شبكة المعلومات والاتصالات، و (الإتصالات) كمصطلح عام يشمل كل الوسائط المستعملة في الحركة الإلكترونية للمعلومات إذ إنها تعمل على نقل أو إرسال وتوزيع المعلومات من موضع إلى آخر بهدف توفيرها لمستخدميها في الوقت المناسب (سعيد، ٢٠٠٨، ٤٧).

هذا ويتضمن نظام الإتصالات كلاً من الأجهزة والبرامج والوسائط أو القنوات التي تقوم بنقل المعلومات من موقع إلى آخر، هذه الأنظمة يمكن أن تنقل كلا من (البيانات، الرسومات، الصور، المستندات، أو الحركة الكاملة للمعلومات، الأفلام الفيديوية)، وإن أهم الأجزاء لنظام الاتصالات هو ما يأتي (Gallegos, 2004, 793).

أ. الأجهزة: (Hardware): وتشمل كافة أنواع الحاسوب وكذلك الأجهزة الخاصة بالإتصالات (Modems) أو الحاسوب الصغير والمخصص للإتصالات البطيئة.

ب. ناقل (وسيط) الاتصالات (Communication media)

ت. شبكات الاتصالات (Communication net-work): وهي عبارة عن حلقة الربط بين كل من وحدات الإتصالات والحاسوب.

ث. الإتصالات المعالجة (Communication processors).

ج. برامج الإتصالات (Communication software): عبارة عن البرامج التي تسيطر على نظام الاتصالات عن تعد، فضلاً عن الدخول إلى عمليات التنقل.

ح. مزود البيانات والإتصالات (Data communication provides)

خ. تعاقدات الإتصالات (Communication protocols): عبارة عن اتفاقات وتعاقدات لتنقل المعلومات من خلال نظام الاتصالات.

د. تطبيقات الاتصالات (Communication application): من الأمثلة على تطبيقات الاتصالات: (تبادل البيانات إلكترونياً (EDI)، المؤتمرات عن بعد، البريد الإلكتروني، الفاكس الإلكتروني، وسائل النقل الإلكتروني للنقود، وسائل الدفع الإلكتروني) (Turban, 2003, 165).

٦. **الشبكات (Net – works)**

تعرف الشبكات بأنها: مجموعة من الحاسبات تنظم معاً وترتبط بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة ونقل وتبادل المعلومات فيما بينهم (السالمي، ٢٠٠٠، ٣٢٦)، وفي مجال المعلومات فالشبكة عبارة عن مركز أو أكثر للمعلومات تربط بينهما علاقات متداخلة عن طريق أدوات تكنلوجيا المعلومات والإتصالات المختلفة، ولكل مركز مستفيدون تقدم لهم خدمات المعلومات في الوقت والشكل المناسبين (العليان، ٢٠٠٢، ٤).

ثالثـــاً- أنـــواع الـــشبكات (الانترنـــت Intranet)، (الاكـــسترانيت Extranet)، (الانترنت Internet)

١. الانترنت (Intranet)

هي شبكة تستعمل برامج الانترنت وكذلك بروتوكولات معينة من أجل توزيع معلومات وتطبيقات يمكن لمجموعة خاصة فقط الوصول إليها (Turban, 2003, 222)، أي إنها شبكة مغلقة لا تسمح للآخرين خارج الوحدة الإقتصادية (أو المنظمة) الدخول إليها من خلال استعمال نظم الحماية والسيطرة وتكنولوجيا الجدار الناري (Fire wall) (العلاق، ٢٠٠٢، ٦٤ – ٦٥) وتتيح هذه الشبكة للمشتركين بها الوصول إلى كتيبات العمل، ويمكن أن تتضمن قواعد البيانات ووسائط متعددة، ويمكن التحكم بهذه الشبكة بشكل كامل بحيث لا يمكن اكتشاف من يستعمل هذه الشبكة المحصورة في شبكة محلية خاصة بالوحدات الاقتصادية (أو المنظمات) المعنية فقط (سعادة والسرطاوي، ٢٠٠٣، ٨٦)، أي أن هناك بعض الأدوات الخاصة التي تفصل بين الانترنت والانترنت وهذه الخاصية الأمنية تمنع من الدخول إلى الانترنت من قبل المستخدمين غير القانونيين (غير المرخصين) (قاسم، ٢٠٠٤، ٣٥٩ – ٣٦٠).

٢. الإكسترانيت (Extranet)

هو عبارة عن شبكات آمنة تربط مجموعة من الوحدات الإقتصادية من خلال الانترنت (Turban, 2003, 20) أي هو امتداد للشبكة الداخلية بحيث تسمح لأطراف خارجية (خاصة) كالموردين والزبائن بالإطلاع على المعلومات التي يتم عرضها بواسطة الانترنت.

وتوفر شبكات الإكسترانيت الأمن المطلوب داخل الشبكة لتبادل المعلومات الخاصة بين الوحدات الإقتصادية (أو المنظمات) مع بعضها البعض بوضع الصلاحيات في تبادل هذه المعلومات بين الوحدات (أو المنظمات) المرتبطة بعملها فقط.

٣. الإنترنت (Internet)

وهي شبكة عالمية كبرى تربط الآلاف من الشبكات والملايين من نظم الحاسوب والمتصلة مع بعضها وفقاً لبرامج إجرائية معينة (بروتوكولات) التي يتم استعمالها للتحكم بعمليات نقل المعلومات وكميتها، ويتم ربط هذه الشبكة بواسطة الخطوط الهاتفية أو عبر شبكة الأقمار الصناعية، والفائدة الأساسية من هذه الشبكة تأتي من كونها وسيلة يستعملها الأفراد والوحدات الإقتصادية والمنظمات المختلفة للتواصل وتبادل المعلومات حيث توفر للمستخدمين إمكانية الوصول للمعلومات والوثائق فكل من لديه حاسوب شخصي وجهاز ربط وبرمجيات مناسبة يستطيع الدخول إلى الانترنت والحصول على المعلومات التي يحتاجها وتبادلها مع الآخرين وإرسالها وتسلمها من الحواسب المضيفة (الفار، ٢٠٠٢، ١٥٧)، (طه، ٢٠٠٤، ١٣٥).

هذا وتعتبر شبكة الإنترنت (أو ما درج على تسميتها شبكة المعلومات الدولية) أفضل وسيلة للإتصال في الوقت الحالي لكونها (قادرة على تغطية الإتصالات على المستوى العالمي، وكلفة تشغيلها المنخفضة وإمكانية ارتباطها مع مختلف الأجهزة (كالهواتف النقالة، أجهزة التقاط البث الفضائي التلفزيوني)).

الآليات المقترحة للاستفادة من تقانة شبكة المعلومات والإتصالات في مجالي حصر المكلفين وتحصيل المعلومات (المقتبسات) عن المكلفين (الشركات)

أولاً- حصر المكلفين

إن عملية حصر المكلفين من العمليات المهمة والأساسية بوصفها الخطوة الأولى لتحديد المجتمع الضريبي، كما إنه مهما تميزت الوظائف الأخرى التي يقوم بها الجهاز الضريبي من دقة وكفاءة وقدرة عالية، فإنها لا يمكن أن تعالج أي قصور يشوب عملية الحصر، ولذلك يمكن ملاحظة تركز اهتمام اغلب الدول لاسيما المتقدمة منها بعملية حصر المكلفين وتفننها في استخدام أفضل الوسائل وأكفئها بغية تحقيق النجاح في أداء هذه المهمة (طالب، ٢٠٠١، ٦٤).

إن نظام حصر وتسجيلها الشركات المعتمد من قبل الدوائر الضريبية (عينة البحث) يتكون من نظام تسجيل متعدد، وهو لا يقوم على الأساس، إذ يتم توزيع المكلفين (الشركات) في كل فرع (١ و ٢) على وحدات تخمينية حسب الحروف الأبجدية (كل فرع يختص بـ ١٤ حرف) وتقوم كل وحدة تخمينية بتنظيم السجلات يدوياً بأسماء المكلفين لديها، وإن رقم تسلسل المكلف (الشركة) داخل السجل يمثل رقم الإضبارة الضريبية وإن ما يثبت في السجل وعلى غلاف الاضبارة من معلومات يقتصر عادة على رقم تسلسل المكلف (الشركة) والاسم فقط دون أي معلومات إضافية بحيث إن إتباع هذا النظام لا يمكن الدوائر الضريبية من معرفة عما إذا كان المكلف (الشركة) مسجلاً لدى أي فرع آخر بشكل كاف من الدقة والتوقيت المناسب.

لقد أقر القانون الضريبي العراقي أنه يحق للدوائر الضريبية أن تستعين بأي من دوائر الدولة أو الجهات الرسمية المختلفة في تحديد المكلفين كالإستعانة بـ (وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة، ديوان الرقابة المالية)

وهنا يرى الباحث إمكانية استخدام شبكات المعلومات والإتصالات في هذا المجال (حصر المكلفين) للحصول على المعلومات المناسبة المطلوبة عن المكلفين بضرائب الدخل على الشركات،اذ يمكن عن طريق ربط الدوائر الضريبية (فرع الشركات) بهذه الجهات التي تقدم ذكرها (المستوى الثاني والثالث من الشكل) وباستخدام شبكات الربط (الاكسترانيت) الحصول على المعلومات الاتية عن المكلفين:

١. الأعداد الفعلية للشركات المسجلة والعاملة في الإقليم على نحوٍ عام ومدينة أربيل على نحو خاص.
٢. أنواع الشركات المسجلة والعاملة (فردية، تضامنية، مساهمة، مختلطة) ونوع النشاط الذي تقوم به، ومن ثم وضع رمز لنوع النشاط مع دليل وصيغ وترميز الأنشطة.
٣. أسماء أصحاب الشركات وعناوينهم وأي معلومات إضافية عنهم.
٤. المواقع الحقيقية للشركات، ومن ثم إمكانية الإستفسار عنها وعن أية مسائل أو أمور غير واضحة تخص علاقتها بالدوائر الضريبية، أو الأمور الواردة في التقارير المقدمة من قبلها إلى الدوائر الضريبية، التي لها علاقة بعملية التحاسب الضريبي.
٥. سهولة إجراء التبليغات للشركات الخاضعة للضريبة في المسائل المتعلقة بالتعاملات الضريبية .
٦. متابعة الشركات التي لم تتقدم للدوائر الضريبية للتحاسب معها، إذ يمكن دورياً مقارنة أسماء الشركات المسجلة التي يفترض أنها تمارس أنشطتها الاقتصادية مع أسماء

الشركات التي تم التحاسب ضريبياً معها، وبذلك يمكن اكتشاف تلك الشركات التي لم تتقدم للتحاسب معها ومتابعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لجعلها تخضع للتحاسب الضريبي.

٧. الإرتباط مع عموم الرقعة الجغرافية للقطر مع سعة المعلومات التي يبينها عن كل مكلف، بحيث يكون بإمكان أي موظف الإطلاع على أسماء المكلفين (الشركات) وأنواع نشاطهم في أي فرع من فروع الهيئة العامة للضريبة في عموم محافظات العراق.

إن ما يبرر استخدام شبكة الربط (الاكسترانت) أنها تتمتع بمزية السرية والإقتصار على أطراف معينة يمكنها الدخول إلى هذه الشبكة، وهو ما يوفر حماية لأصحاب الشركات من أن تعرض أسرارهم على جهات قد تستغل هذه المعلومات لأغراضها الخاصة من جهة وإمكانية توسيع نطاق الاتصال مع شبكة (الانترنت) للإرتباط مع جهات خارجية (خارج حدود الإقليم) سواء كانت هذه الأطراف في العراق أو خارجه.

ثانياً- الحصول على المعلومات (المقتبسات) عن المكلفين بضريبة دخل الشركات

لقد أجاز المشرع الضريبي العراقي حق اطلاع الدوائر الضريبية (المواد ٢٧، ٢٨، ٢٩ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢) والمقصود بحق الإطلاع هو السلطة التي أعطاها المشرع لدوائر ضريبة الدخل، كي تطلب بمقتضاها من الدوائر الحكومية والهيئات والمنشآت الخاصة أن تقدم لها كل ما ترغب الإطلاع عليه من دفاتر وأوراق ومستندات، وإلزام أي مستخدم (بكسر الدال) بتقديم أسماء مستخدميه وعناوينهم والرواتب والمخصصات والمبالغ التي تدفع لهم على شكل رواتب وأجور (المادتان ١٨، ٢٧ من القانون)، ويستخدم هذا الحق موظفو دائرة ضريبة الدخل الذين من اختصاصهم ربط الضريبة وأعضاء لجان الطعن التي عهد إليها القانون بإعادة النظر في الضريبة وأعضاء لجان الاستئناف.

ويشترط في ذلك أن لايُلزَم موظفو دوائر الدولة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية على إفشاء أية تفاصيل يكونون ملزمين بحكم القانون بالمحافظة عليها وكتمانها، وعد المستندات والمعلومات والكشوف وقرارات التقدير المتعلقة بدخل أي شخص، أو مفردات أي دخل أنها سرية، ويجب كتمانها، وفضلاً عن عدم المساس بسرية العمليات المصرفية (مع مراعاة عدم عد السرية بأنها التستر على الجرائم التي يؤدي إخفاؤها إلى إلحاق الضرر بالصالح العام).

إن هدف المشرع من تخويل الدوائر الضريبية هذا الحق، هو تمكين هذه الدوائر من التثبت من تنفيذ جميع أحكام قانون الضريبة والمحافظة على حق الخزينة العامة، ويعد حق الإطلاع أقوى وسيلة من وسائل التحقق من صحة ربط الضريبة.

هذا ويسري حق الإطلاع، فضلا عن المكلف على كل ما لدى المنشآت والهيئات الآتي بيانها من دفاتر ووثائق ومستندات:

أ. جميع الدوائر التابعة للحكومة أو المجالس البلدية أو المحلية.

ب. المصارف والأشخاص والشركات والمنشآت المكلفون بإدارة الأموال وجميع الهيئات وأصحاب المهن التجارية وأصحاب المهن الحرة والمهن غير التجارية أو غير الصناعية، وبفرض أنهم يمسكون فعلا تلك الدفاتر ويحوزون المستندات والوثائق المشار إليها.

إن المعلومات الواردة إلى الدوائر الضريبية تتضمن أدلة وإثباتات وتوضيحات وإخباريات عن المكلفين وأنشطتهم الإقتصادية للمساعدة بالوصول إلى المكلفين (الشركات) المعنيين وإجراء عملية التحاسب الضريبي معهم، وهنا يلاحظ الإرتباط الواضح بين دوائر الدولة ومنشآت القطاع العام والمختلط والخاص وهذه الإخباريات تمثل المصادر الخارجية للمعلومات التي تغذي نظام المعلومات الضريبي، وعند ورود هذه المدخلات إلى أقسام وشعب الدوائر الضريبية (قسم الشركات وشعبة التحري والقلم السري) يتم إجراء المعالجات عليها إذا كانت هذه المعلومات واضحة أو أن يتم إعادتها إلى الجهة الخارجية المعنية لغرض استكمال النواقص الواردة فيها، وهنا تبدأ مرحلة المعالجة وإجراء عملية التحاسب الضريبي وبعد أن يتم إجراء المعالجة اللازمة يتم إرسالها إلى قسم المحاسبة.

إن قسم الشركات الذي يقوم بإجراء عملية التحاسب الضريبي مع الشركات العراقية وفروع الشركات العربية والإجنبية المسجلة في العراق يجب أن يتميز بتنوع نظام المعلومات على اعتبار أنه أحد الوحدات الإدارية المخولة باستلام ومعالجة المعلومات الداخلة إلى قسم المحاسبة.

إن الإطلاع على الواقع الفعلي لدوائر الضريبة (عينة البحث) يشير إلى عدم إنسيابية وتدفق المعلومات فيما بين دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص في الوقت المناسب وهذا يشكل عاملاً مهماً جداً في عرقلة عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين (الشركات)، فهذا يؤدي إلى تأخير وصول المعلومات (المقتبسات) عن نشاطات المكلفين (الشركات) مما يؤثر سلباً في آلية التحاسب الضريبي ودقته.

ويرى الباحث أنه في حالة الاعتماد على شبكة المعلومات والإتصالات الداخلية الموسعة (الاكسترانيت) فضلاً عن شبكة الإتصالات العالمية (الانترنت) فإن ذلك سيسهم كثيراً في إمكانية تيسير عملية الحصول على المعلومات (المقتبسات) عن المكلفين (الشركات) وتبادل هذه المعلومات (إلكترونياً) أيضاً بين الدوائر الضريبية المختصة (فرع الشركات) وبين الجهات الأخرى، ما ينعكس ايجابياً على عمل هذه الدوائر، إذ سيتوفر للدوائر الضريبية معلومات (رسمية، دقيقة، حديثة، ومباشرة) عن نشاطات المكلفين المسجلة لدى دوائر الدولة المختصة كالكمارك ووزارة التجارة وغيرها.

ويوضح (المستوى الأول والثاني والثالث) من الشكل تصور الباحث عن إمكانية الربط مع الدوائر الحكومية والجهات الأخرى الذي سيتحقق في حالة تبادلها للمعلومات إلكترونياً الحصول على الكثير من المعلومات المطلوبة عن تأكيد نشاطات المكلفين (الشركات) والتي لها الأثر في زيادة فاعلية عملية التحاسب الضريبي مع هؤلاء المكلفين ومن هذه المعلومات المهمة ما يأتي:

١. طلب تأكيد المعلومات الواردة في الإقرارات الضريبية التي تقدمها الشركات المكلفة بالضريبة من جانب الدوائر الحكومية والخاصة بلجان العقود والمشتريات الحكومية والمناقصات والمزايدات، ويمكن عن طريق استخدام الشبكة الحصول على هذه المعلومات عن أي مكلف مباشرة من دون الحاجة إلى إجراء الكثير من العمليات الروتينية التي عادة ما تصاحب طلب تزويد التأييدات الخاصة بهذه المعلومات.
٢. الحصول على التأييدات عن صحة الأرصدة من قبل أصحابها أي من قبل الزبائن والمجهزين والجهات الحكومية التي قامت بعملية الصرف أو القبض، حيث يمكن للمخمن أو الفاحص الضريبي أن يحصل على هذه التأييدات مباشرة (On – line) من الجهة المعنية من دون الحاجة إلى طلبها والإنتظار لحين إنتهاء سير المعاملة في

الدوائر الحكومية ذات العلاقة، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو الحصول على التصاريح الكمركية التي تؤيد عملية الإستيراد أو التصدير التي قام بها المكلفون (الشركات) التي يمكن الحصول عليها من الهيئة العامة للكمارك أو الفرع المعني بالعملية (يصور الشكل ضرورة أن تكون الدوائر الكمركية مرتبطة مع شبكة المعلومات الخاصة بالدوائر الضريبية).

٣. معرفة الأمور المتعلقة بتوقف نشاط إحدى الشركات أو تغيير صيغتها أو كيانها القانوني أو تعديله وما ينتج عن ذلك من تغير في كيفية التحاسب الضريبي معها، ويتم ذلك عن طريق متابعة معاملات التصفية والإنحلال أو طلب إضافة أو إنسحاب أحد الشركاء في الشراكة، التي يمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق متابعة تلك المعاملات التي تتقدم بها الشركات إلى الدوائر الحكومية المختصة بهذا الموضوع (دائرة مسجل الشركات مثلاً).

٤. الحصول على القوائم الختامية والكشوفات التحليلية المرفقة بها (التي تظهر تفاصيل الإيرادات والمصاريف والجهات التي تم التعامل معها وحجم هذا التعامل) من قبل المكلفين مباشرة عن طريق الترخيص باستخدام النشر الإلكتروني للقوائم الختامية والإعتراف بخدمات توكيد الثقة (وهي خدمات يقدمها مهنيون مستقلون لتحسين المعلومات من أجل متخذي القرار والأطراف المستفيدة خارج الوحدة الاقتصادية) والتوقيع الإلكتروني (عبارة عن جزء صغير مشفر من بيانات يضاف إلى الرسالة الإلكترونية أو العقد الإلكتروني حيث يتم التوثق من صحة الرسالة أو العقد عند فك التشفير وتطابق محتوى التوقيع على الرسالة أو العقد).

٥. الإتصال المباشر (On – line) مع مكاتب المدققين والمراجعين المخولين بتدقيق ومراجعة الحسابات الختامية للشركات للحصول على التأييدات والتقارير المطلوبة عن صحة وانتظام نشاط المكلفين (الذين قاموا بتقديم حساباتهم الختامية إلى الدوائر الضريبية) وبما يساعد على توفير الحرية الكاملة لهؤلاء المدققين والمراجعين لإبداء رأيهم الفني المحايد عن هذه القوائم وبيان التحفظات والملاحظات من دون الحرج المصاحب لتقديم هذه التقارير عن طريق المكلفين.

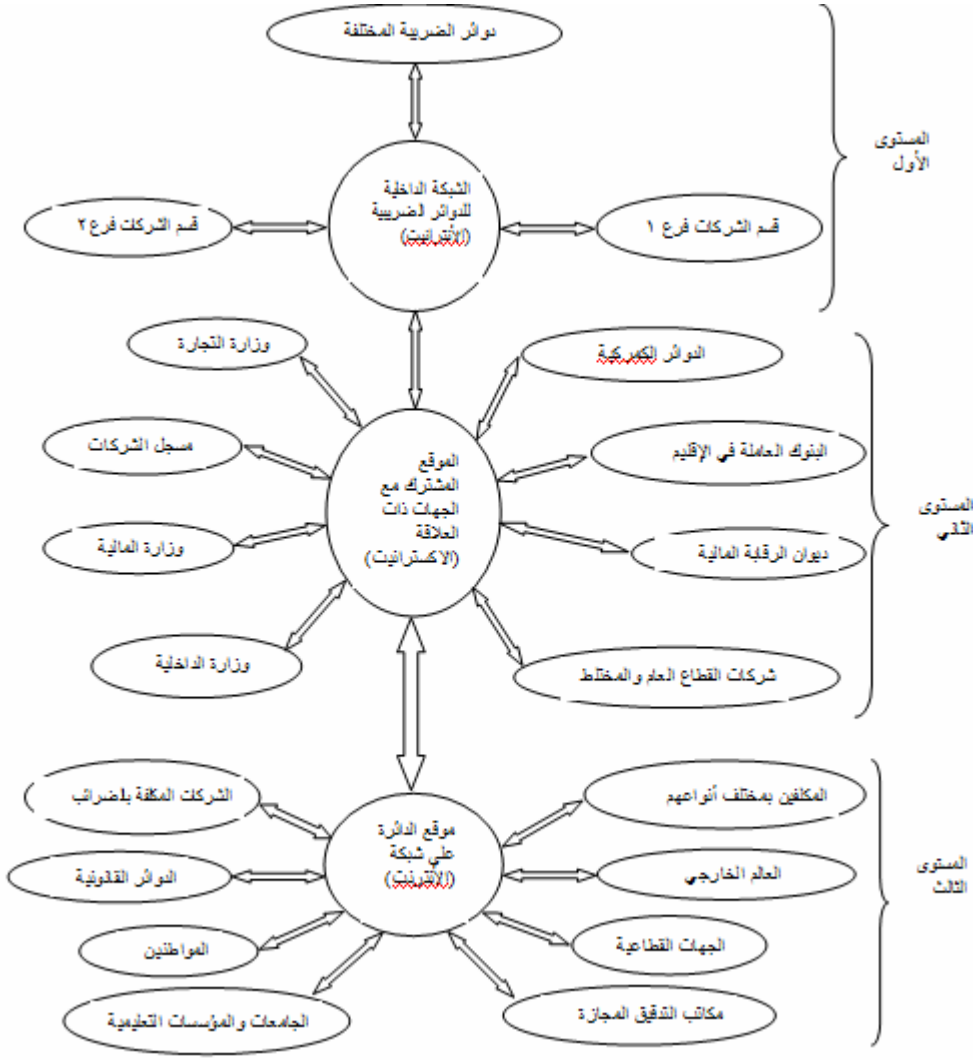
٦. الحصول على الإجابات المناسبة والسريعة عن استفسارات الموظفين القائمين بعملية التحليل والتحاسب الضريبي مع المكلفين من قبل أي جهة تتعلق بها هذه الاستفسارات (سواء كانت جهات رسمية أو غير رسمية)، ومن ثم زيادة قناعة الجهات الضريبية بسلامة المعلومات المالية المقدمة.

٧. الحصول على الضوابط والإرشادات التي تصدرها الجهات القطاعية التي من شأنها الإفادة في عملية الفحص والتحاسب الضريبي مع الشركات مثل (الوصفة المعملية) التي تصدرها وزارة الصناعة والتي تشمل المكونات الأساسية لكل منتج (كمية المواد المستخدمة في كل نوع من أنواع المنتجات) والتي يمكن عن طريق استخدامها التأكد من صحة نتائج القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات الصناعية.

٨. الحصول على أية معلومات جانبية قد تكون مفيدة في عملية الفحص والتحاسب الضريبي والتي يمكن الحصول عليها عن طريق قنوات الاتصال المفتوحة مع (البنوك، المكلفين أنفسهم، الجهات الرقابية الرسمية).

٩. التواصل والتخاطب بين الإدارات الفنية والخدمية والإدارية على نحوٍ مستمر و مباشر لطلب الرأي في كيفية حل أي مشكلة قد تواجه المخمن الضريبي أثنـاء عملية الفحص والتحاسب الضريبي مع المكلفين.
١٠. الحصول على المعلومات الواردة من (المخبرين) والإعتماد عليها لغرض تقدير الضرائب على المكلفين فقد نصت (المادة ٥٤) من قانون ضريبة الدخل على أن كل من قدم إلى السلطة المالية معلومات حقيقية شفوياً أو خطياً كان أحد المكلفين قد أخفاها، فأدى ذلك إلى تقدير الضريبة وفرضها أو زيادتها يمنح مكافأة نقدية يعين الوزير مقياسها بتعليمات على أن لا تتجاوز ٣٠ % من الضريبة المتحققة بسبب هذا الإخبار.

والشكل الآتي يوضح تصورات الباحث عن كيفية ربط الدوائر الضريبية بشبكات المعلومات مع الأطراف التي يمكن الحصول منها على المعلومات التي من شأنها مساعدة الدوائر الضريبية في مجالي حصر المكلفين والحصول على المعلومات عن المكلفين (الشركات):



الشكل ١
مستويات ارتباط دوائر الضريبة بأنواع شبكة المعلومات والإتصالات مع الأطراف الداخلية والخارجية

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

ويرى الباحث أن الخطوة الأولى والأساسية لتفعيل تطبيق الآلية المقترحة هي إنشاء موقع الكتروني للدائرة الضريبية على شبكة الانترنت (وهو ما قامت به السلطات الضريبية في أكثر الدول العربية والأجنبية)، إذ سيتيح إنشاء هذا الموقع تقديم الخدمات المهمة إلى المواطنين بشكل عام والمكلفين (بمختلف أنواع الضرائب) بشكل خاص ومن أهم هذه الخدمات ما يأتي:

١. الحصول على أنموذج البطاقات والإقرارات الضريبية والتي يفترض أن تكون متاحة على الموقع (e–form) التي يمكن سحبها (ورقياً) أو ملأها

(إلكترونياً)، وهذا ما يضمن أنه سيتم ملء البطاقة أو الإقرار الضريبي بصورة سليمة من وجهة نظر الدوائر الضريبية.

٢. مجموعة من الخدمات الأخرى مثل (الإخطار بإضافة نشاط جديد، الإخطار بتوقف نشاط معين، الإخطار بمزاولة أو تعديل كيان أو إضافة شركاء، الإستعلام عن رصيد معين أو المصادقة على مدفوعات واردة في القوائم المالية، إخطار بالسفر إلى الخارج، تسوية الضرائب والفحص ورفع الحجر، تقديم الإقرارات من قبل المستخدمين (بكسر الدال) عن الرواتب والأجور الخاصة بالمستخدمين (بفتح الدال) العاملين لديهم، تسجيل المكلفين، تصحيح بيانات أساسية خاصة بالمكلف، إضافة معلومات ذات قيمة أو فائدة للجهات الضريبية عن أحد المكلفين ومصادر دخله (الإخباريات)).

ويمكن تقسيم الخدمات التي يقدمها الموقع على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: مستوى إعلامي (يتم فيه مثلاً نشر المعلومات عن أهم نشاطات وفعاليات الدوائر الضريبية والإعلانات التشجيعية للمكلفين).

المستوى الثاني: مستوى تفاعلي (يتم فيه مثلاً ملء البطاقات والإقرارات الضريبية من قبل المكلفين).

المستوى الثالث: مستوى معاملاتي (ويتم فيه مثلاً دفع المستحقات الضريبية).

كما يمكن تقسيم الخدمات التي يقدمها الموقع على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الخدمات التي تقتصر على المكلفين والتي لا يمكن له الإستفادة منها إلا بموجب رقم سري غير مسموح تداوله إلا للمكلف نفسه وبحيث يكون كل مكلف مسؤول عن المعلومات التي يقدمها.

النوع الثاني: الخدمات التي توفر لكل زائري الموقع جميع المعلومات عن ما يتعلق بالأمور الضريبية من حيث تفاصيل مفردات قانون ضريبة الدخل والشرح الكامل لمفردات ومواد هذا القانون، وكذلك كل التعليمات التنفيذية الصادرة عن الدوائر الضريبية.

النوع الثالث: خدمات صندوق الشكاوى والتي تتضمن عرضاً لأكثر الشكاوى التي ترد إلى الدوائر الضريبية والرد القانوني عليها.

مزايا ومتطلبات إقامة نظام المعلومات المعتمد على تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في الدوائر الضريبية (عينة البحث)

أولاً- المزايا الناتجة عن التطبيق

يرى الباحث أنه وفي حالة الإعتماد على تقانة شبكة المعلومات والإتصالات من قبل الدوائر الضريبية (عينة البحث) فإنه يمكن تحقيق المزايا الآتية:

١. سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الدوائر الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين (الشركات).

٢. تركيز اهتمام المخمن الضريبي على الأعمال الميدانية التي تعد من صميم عملية الفحص والتحليل والتحاسب الضريبي بدلاً من الإنشغال بالأعمال المكتبية الناتجة عن الروتين الذي يصاحب استحصال التأييدات وبراءة الذمة من الدوائر الحكومية التي يتعامل معها المكلف.

٣. السرعة والدقة في تبادل المعلومات بين الأقسام الفرعية من جهة وبين الإدارة العليا من جهة أخرى.
٤. التقليل من حالات التهرب الضريبي إذ أن معرفة المكلفين بوجود نظام معلومات سليم ومتكامل قادر على جمع المعلومات عن أنشطتهم الحقيقية يغذي أولاً بأول، وسوف يكون كفيلاً بحملهم على عدم التهرب وتقديم الإقرارات الضريبية الصحيحة.
٥. سهولة إجراء المقارنات الزمانية للمكلفين (الشركات) كإجراء المقارنات بين نتائج مجموعة من السنوات للشركة نفسها أو إجراء المقارنة مع نتائج شركات مماثلة.
٦. زيادة الحصيلة الضريبية: فتوفر المعلومات المناسبة عن المكلفين ومقدار دخولهم ومصادرها ونوعها يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية إذ أن الكثير من الدخول تضيع حالياً على الإدارة الضريبية لعدم توفر معلومات عن مقدارها ومصادرها.
٧. إن استخدام شبكة الاتصال لتبادل المعلومات سوف يوفر لمخمني الضرائب الوقت الكثير ليمكن تخصيصه على العمليات الفنية، وتكون بذلك عملية تبادل المعلومات أعم وأشمل على مستوى المديرية بالكامل، وذلك في تجميع الإيرادات المحصلة وتحليلها أولاً بأول، لغرض المتابعة والرقابة وتقييم الأداء.
٨. المساعدة في منع تكرار خضوع الدخل نفسه للضريبة (الإزدواج الضريبي).
٩. تقليل الاعتراضات المقدمة من قبل المكلفين والقضايا المرفوعة ضد الدوائر الضريبية إذ إن تقدير الدخل سيكون مبنياً على معلومات موثقة ودقيقة وغير قابلة للطعن.
١٠. اهتمام المكلفين بمفردات حساباتهم الختامية والتأكد من تعزيزها مستندياً قبل تسليمها أو تقديمها إلى مكاتب المراجعة والتدقيق المجازة.
١١. دفع المدققين العاملين في مكاتب التدقيق والمراجعة إلى بذل العناية المهنية اللازمة عند إعداد القوائم المالية ودراسة القوائم الختامية دراسة فنية وافية من كافة الجوانب.
١٢. إمكانية توزيع المستندات والأوامر على أكثر عدد من المستفيدين الداخليين في الدوائر الضريبية في نفسه الوقت.
١٣. إمكانية إجراء كل عمليات الربط والفحص وتقديم الإقرارات الضريبية والسداد عن طريق الميكنة الكاملة.
١٤. تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف.
الأول: وهو الحياد إلى جانب المكلف والخضوع للأهواء الشخصية.
الثاني: وهو إتخاذ الموقف ألعدائي مع المكلف الذي ينتج عنه التباعد والجفاء بين طرفي العملية.
١٥. ضمان التطبيق العادل والتجانس للقواعد الضريبية مع كل المكلفين.
١٦. تحقيق العدالة في إيصال المعلومات إلى الجهات المستفيدة كافة، وبما يضمن توسيع قاعدة المستفيدين من المعلومات على المستوى المحلي والدولي.
١٧. إمكانية عقد الندوات أو الاجتماعات على الشبكة من خلال الدخول إلى الموقع الإلكتروني الداخلي للفروع والأقسام المتناظرة في الدوائر الضريبية.
١٨. إن إمكانية انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين (الدوائر الحكومية – الدوائر الضريبية) يقلص الإزدواجية في إدخال البيانات كما إن تدوير المعلومات إلكترونياً من مرحلة التقديم والحصول على الموافقات والتأييدات بين الدوائر المعنية يعني أن الإجراءات يمكن أن تنجز خلال دقائق أو ثوان بدلاً من الساعات أو الأيام.

١٩. زيادة دقة البيانات: إذ أن إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة من جهة الإدخال الأولية توفر الثقة بصحة المعلومات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة، وسيغيب القلق من عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي.
٢٠. إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الإلكتروني للبيانات فيما بينها.
٢١. تقليل مساحة خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية، فضلاً عن إمكانية تحديث (Update) هذه البيانات المخزونة أولاً بأول.
٢٢. تنمية وتطوير فاعلية نظام المعلومات الضريبي عن طريق توفير كل البيانات والمعلومات الملائمة بالتوقيت المناسب، وفضلاً عن تنظيم وتطوير أنظمة الإتصال وقنواته والتي من شأنها أن تسهم في رفع مستوى أداء نظام المعلومات الضريبي، الذي يؤثر مباشر في تكاليف الحصول على المعلومات، أي توفير احتياجات المستفيدين من المعلومات بتكلفة معقولة ومناسبة.
٢٣. تحقيق حالة الإتصال الدائم مع المواطنين والمكلفين (٢٤ ساعة في اليوم، ٧ أيام في الأسبوع، ٣٦٥ يوماً في السنة) مع القدرة على تأمين كافة الحاجات الإستعلامية والخدمية للمواطنين.

ثانياً- متطلبات تطبيق النظام

إن تحقيق المزايا التي تقدم ذكرها يجب أن يتوافر له الدعم والإمكانات القادرة على استيعاب عملية الربط والمشاركة بأبعادها المختلفة ومراعاة مجموعة من الإعتبارات الأساسية، التي لا يمكن تصور نجاح إقامة هذا النظام من دون تحقيقها ومنها:

١. التحول الكامل من الإعتماد على نماذج المستندات الورقية التقليدية إلى الإعتماد على نماذج المستندات الإلكترونية (e – forms) وتعبئتها وتداولها وإنزالها في أماكن كثيرة عبر الشبكة الإلكترونية.
٢. توفير القاعدة الأمنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة من جهة ووصولها إلى الدوائر الضريبية بدرجة مناسبة من الموثوقية التي يمكن الاعتماد عليها عند تبنيها في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين من جهة أخرى، ويمكن ذلك من خلال الآتي (فتحي، ٢٠٠٤، ٧٨).
أ. تقوية أنظمة الحماية من خلال فصل قواعد البيانات بعضها عن بعض ووضعها خلف كلمات مرور يصعب التنبؤ بها وتغيير تلك الكلمات بصورة دورية.
ب. استخدام جدران الحماية (Fire walls) بهدف صد أي عملية تستهدف الوصول إلى المعلومات بطريقة غير مباشرة.
ت. حماية قواعد البيانات باستخدام قواعد التشفير المتقدمة (أحد أساليب الحماية الذي يجعل البيانات غير قابلة للاستخدام، مالم يتم فك التشفير باستخدام الأدوات المساعدة التي استخدمت فعلاً في عملية التشفير) وتحديث هذه القواعد بشكل دائم.
ث. حماية قواعد البيانات من الأضرار والتلف عن طريق الإحتفاظ بالمعلومات بأكثر من نسخة واستخدام برامج مكافحة الفيروسات.
ج. تشريع وتنظيم قوانين لحماية حقوق وخصوصية وأسرار المتعاملين مع الانترنت من المكلفين (الأفراد والشركات) وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمات

من جراء استخدام الانترنت (عزيز، ٢٩،٢٠٠٤)، فضلاً عن وضع القوانين المناسبة لمنع الوصول غير المشروع إلى المعلومات على الانترنت والعبث بأمن المعلومات.

٣. توفير الكوادر الوظيفية المؤهلة علمياً وعملياً والتي لها القدرة على إدخال البيانات وتبادلها، وفهم كيفية الإفادة منها كمخرجات نهائية لنظام تبادل المعلومات الإلكتروني واسترجاعها لإعادة تشغيلها عند الحاجة إليها. ويمكن لتحقيق ذلك تفعيل البرامج التدريبية للمخمنين والموظفين العاملين في الدوائر الضريبية لتشجعيهم على التعلم واكتساب المهارات المناسبة لاستخدام الحاسبة الإلكترونية وكيفية الإستفادة من شبكة المعلومات والإتصالات لاستحصال المعلومات والبحث عنها واستخدامها في عملية التحليل و التحاسب الضريبي.

٤. توفير الدعم والإمكانات القادرة على استيعاب عملية الربط والمشاركة بأبعادها المختلفة ومراعاة الإعتبارات التي يمكن أن تقف عائقاً أمام تطبيق هذا النظام (الاعتبارات المالية والكلفوية، الاعتبارات التنظيمية، الإعتبارات الزمنية، الاعتبارات السلوكية، قدرة الكوادر الوظيفية، الحاجة الفعلية للنظام) ومن ثم الوصول إلى نوع من نظام المعلومات الذي يسمى (نظام المعلومات الشبكي).

٥. زيادة الثقافة الضريبية للمكلفين وتطوير أدواته المالية للتعامل مع مستحدثات الجهاز الضريبي المخطط لها وتوجيه المواطنين والمكلفين عن طريق الإعلام لكيفية إنجاز المعاملات الضريبية عبر شبكة الانترنت.

٦. دراسة قدرة الكوادر الوظيفية العاملة في فروع الدوائر الضريبية على تشغيل النظام ومراقبة تطبيقه لرصد نواحي القصور ومتابعة تطويره كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٧. إصدار التشريعات القانونية التي تجيز الإعتماد على المعلومات الواردة في القوائم الختامية المنشورة إلكترونياً (على وفق المعايير المحلية أو الدولية في حالة عدم توفر المعايير المحلية) والإعتراف بخدمات توكيد الثقة والتوقيع الإلكتروني.

٨. اتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية من مشكلات انقطاع أو تذبذب التيار الكهربائي وتوفير إجراءات الحماية ضد الظوأهر الطبيعية كالأمطار والأعاصير وغيرها من الظواهر الطبيعية.

٩. مسألة البنى التحتية، إذ أن الإعتماد على مثل هذا النظام المتطور يستلزم في البداية توفر البنية التحتية القادرة على استيعاب تشغيل هكذا نظام الذي يعتمد وعلى نحوٍ مباشر على دعم الحكومة والقطاع الخاص لتطوير نظام الإتصالات وربط كافة الدوائر الحكومية بشبكة معلومات واسعة قادرة على تبادل المعلومات فيما بينها.

١٠. درجة الاستقرار السياسي ووضوح الإستراتيجيات التي تتبعها الدولة في إقامة المشاريع الجديدة.

١١. الدعم الإعلامي للمشروع وتوضيح المزايا الممكن تحقيقها من استخدامه.

الإستنتاجات والتوصيات

من خلال ما تقدم في مفردات البحث تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات التي تدعم فرضية البحث، فضلاً عن مجموعة من المقترحات أو التوصيات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة البحث وعلى النحو الآتي:

أولاً- الإستنتاجات

١. إن الدوائر الضريبية (عينة البحث) تفتقر في الوقت الراهن إلى ما يمكن عده نظام معلومات متكامل وسليم وعلى النحو الذي يمكن الإعتماد عليه بوصفه اساساً في عمليتي حصر المكلفين واستحصال المعلومات (المقتبسات) عن المكلفين بضريبة دخل الشركات.
٢. تقدم تقانة شبكة المعلومات والإتصالات مجالاً واسعاً للاستفادة من تطبيقات هذه التقانة في تدعيم عملية التحاسب الضريبي مع (الشركات) وخاصة في مجالي حصر المكلفين أولاً، ومن ثم استحصال المعلومات عن هؤلاء المكلفين من خلال ربط الدوائر الضريبية (عينة البحث) بشبكة معلومات مع الجهات والأطراف الداخلية والخارجية التي يمكن التعاون معها للحصول على شتى المعلومات (عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات) التي تؤيد وقوع العمليات المالية التي قام بها المكلفون (الشركات) وهو ما يعد أهم خطوة من خطوات عملية التحاسب الضريبي.
٣. يشوب عملية التحاسب الضريبي مع (الشركات) العديد من التعقيدات الناتجة عن كثرة الإجراءات الروتينية التي تحول دون إنسيابية تدفق المعلومات بالنوعية والتوقيت المناسبين.
٤. إن استخدام الدوائر الضريبية لتقانة شبكة المعلومات والإتصالات سوف يعزز الثقة بين طرفي عملية التحاسب الضريبي (الدوائر الضريبية – المكلفين)، فضلاً عن زيادة مستوى التفاعل بين الطرفين، كما إنه سوف يسهم في تقليل الإجراءات الروتينية المصاحبة لهذه العملية في الوقت الراهن.
٥. بالرغم من المزايا التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام الدوائر الضريبية لتقانة شبكة المعلومات والإتصالات، فإن هناك مجموعة من الإعتبارات الأساسية التي لا بد من مراعاتها ومحاولة وضع الحلول المناسبة للتقليل من تأثيرها، ومن هذه الاعتبارات (الإعتبارات: المالية والكلفوية، القانونية والتشريعية، الإجرائية، تلك المتعلقة بقدرة الكوادر الوظيفية على تشغيل وإدامة ومراقبة النظام، تلك المتعلقة بالمكلفين ومدى تقبلهم للتعامل مع هذه التقانة، الإعتبارات المتعلقة بسرية أو أمن المعلومات).

ثانياً- التوصيات

١. إنشاء موقع إلكتروني للدوائر الضريبية (عينة البحث) وهو ما يضمن تحقيق التفاعل والإتصال مع الدوائر الحكومية ذات العلاقة من جهة ومع المكلفين المشمولين بالضريبة من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى تفعيل نظام المعلومات المستند إلى تقانة شبكة المعلومات والإتصالات.
٢. وضع معايير لتوفير الخدمات الضريبية بصورة إلكترونية وتحديد نماذج المستندات والبطاقات والإقرارات الضريبية بالصيغة الإلكترونية (e – form).
٣. استخدام ما هو ملائم من وسائل الحماية والأمان للمعلومات التي يتم تبادلها بين أطراف عملية التحاسب الضريبي.
٤. إعادة النظر في تخطيط القوى العاملة في الدوائر الضريبية، وتأهيل الكوادر الوظيفية الحالية لمتطلبات الأعمال الإلكترونية عن طريق تنظيم برامج التدريب والتأهيل المناسبة.

٥. زيادة الدعم الحكومي لتطوير البنية التحتية للإتصالات وتحفيز القطاع الخاص لتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لبناء المشاريع المساندة، وبما يضمن تأمين البنية التحتية الضرورية لربط دوائر الدولة بشبكة معلومات قادرة على تلبية احتياجات كل الإطراف المستفيدة من هذه المعلومات.
٦. الإهتمام الإعلامي بموضوع الضرائب وأهميتها للدولة وتوعية المواطنين عن كيفية إجراء المعاملات الضريبية إلكترونياً (في حالة إقامة المشروع).
٧. إصدار القوانين والتشريعات الملائمة لبيئة التعاملات الإلكترونية.
٨. تشكيل اللجان المختصة بدراسة متطلبات إقامة هذا النظام (كإجراء دراسات الجدوى، تخطيط ومتابعة تنفيذ عمليات التطوير، تأهيل الكوادر الداخلية والخارجية اللازمة لتطبيق هذا النظام) وبشرط أن تضم هذه اللجان أعضاء متخصصين من جميع الأطراف المستفيدة من تطبيق هذا النظام.
٩. الإستعانة بتجارب الدول التي سبق، وإن قامت بتطبيق الأنظمة المماثلة ودراسة جميع نواحي تطبيق هذه التجارب لتلافي الوقوع في الأخطاء والإنحرافات أثناء إقامة النظام (مع مراعاة مدى ملاءمة هذه التجارب للتطبيق على البيئة المحلية).

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته، كانون الأول، ١٩٨٢.
٢. طالب، نظام جبار، ٢٠٠١، "دور الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي (دراسة قانونية)"، المؤتمر العلمي الضريبي الأول،" الضريبة دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب.
٣. كاراسبان، عمر، ٢٠٠١، "الاقتصاد المعرفي والحكومة الإلكترونية (التحديات والفرص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)"، ندوة الحكومة الإلكترونية المنعقدة في سفط (عمان)، الأردن.
٤. سعيد، د. لقمان محمد، ٢٠٠٨، "أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في التعليم المحاسبي (دراسة تطبيقية في الجامعات والمعاهد الفنية في إقليم كوردستان العراق)" أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.
٥. عزيز، د. جوان إسماعيل، ٢٠٠٤، "الحكومة الإلكترونية ومدى إمكانية تطبيقها في الإدارات العامة في إقليم كوردستان العراق (دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء وموظفي القطاع العام في منظمات محافظة اربيل)" أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة صلاح الدين / اربيل، العراق.
٦. فتحي، عبد العزيز طيب، ٢٠٠٤، "دور المعلوماتية في إقامة متطلبات الإدارة الإلكترونية (تصميم نموذج مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مصنع الألبسة الجاهزة في الموصل)"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
٧. السالمي، علاء عبد الرزاق، ٢٠٠٠، "تكنولوجيا المعلومات"، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
٨. سعادة، جودت احمد و السرطاوي، فايز، ٢٠٠٣، "استخدام الحاسوب والانترنت في ميادين التربية والتعليم"، الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٩. الشافعي، د. جلال، ٢٠٠٦، "مبادئ المحاسبة الضريبية"، عمان، الأردن.
١٠. طه، طارق، ٢٠٠٤، "إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية"، الحرمين للكمبيوتر، الإسكندرية، مصر.

١١. العلاق، بشير، ٢٠٠٢، "تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الأعمال (مدخل تسويقي)"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٢. العليان، يحيى مصطفى، ٢٠٠٢، "مجتمع المعلومات والواقع العربي"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٣. الفار، إبراهيم عبد الوكيل، ٢٠٠٢، "استخدام الحاسوب في التعليم"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
١٤. قاسم، عبد الرزاق محمد، ٢٠٠٤، "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٥. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١، "تقنية المعلومات"، مطابع الشمس، عمان، الأردن.
١٦. محمد، عبد الفتاح و حماد، طارق عبد العال، ٢٠٠٠، "التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب"، مطبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Gallegos, and Fredrick, 2004, "Information technology (Control and audit)", 2nd Ed, Auerbach pub. USA.
2. Turban E. Riner and Potter E. Richard, 2003, "Introduction to information technology", 2nd E., John Wiley and Sons, Inc, USA.

الاخرى:

المقابلات الشخصية مع:
السيد (زانيار محمد قادر) مدير قسم ضريبة دخل الشركات (فرع ١)
السيد (محمد احمد منتك) مدير قسم ضريبة دخل الشركات (فرع ٢)
السيد (ارشد طلعت سعيد) مدقق الشركات الأقدم (فرع ١)
السيد (يوسف جعفر سعيد) مدقق الشركات الأقدم (فرع ٢)